

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين

للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية:

تشجيع تمكين الشعوب لتحقيق القضاء على

الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة

والعمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211212 201212 12-60988 (A)



بيان

مفهوم التمكين

قدمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية ورقة عمل مُعدّة لاجتماع فريق الخبراء المعني بتشجيع تمكين الشعوب لتحقيق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وتعرض فيها بعض الجوانب المثيرة للاهتمام بشأن التمكين.

فأولاً، أُشير في الورقة إلى ضعف توافق الآراء حول التعريف الدقيق للمصطلح، وإلى أن استعراضاً للدراسات المنشورة بشأنه وجد أكثر من ٣٠ تعريفاً متجانساً. وفي الواقع، فإن البيئة الكلية التي تيسّر تحقق الشروط التمكينية تشمل مفاهيم متنوعة مثل الاختيار، والحرية، والقوة، والقدرة، والمشاركة، وسيطرة الإنسان على مصيره، وزيادة الموارد والقدرات، وتحسين نوعية الحياة. ولذا يبدو بجلاء أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح لكي يصبح التمكين معياراً قابلاً للبقاء وعملياً يمكن من خلاله تقييم التنمية.

وثانياً، يُنظر إلى التمكين بوصفه عملية، أو نتيجة، أو كليهما. ويمكن أن يُفهم على أنه يعمل في إطار عدد من الأبعاد (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية) المحددة بوضوح.

وفي الوقت نفسه، يُلاحظ أن الأبعاد المعيارية أو "الروحية" للتمكين تتسم بنفس القدر من الأهمية، وهي مطلوبة لاستدامة التقدم الاجتماعي، وتشمل أموراً مثل القيادة مع الامتثال للأخلاقيات، والعمل انطلاقاً من المبادئ، والشجاعة في المواقف. وهذا النوع من التمكين لا يركز فقط على القدرات والموارد، بل وعلى الأهداف الاجتماعية التي ستوجه نحوها تلك الموارد.

ونتيجة لذلك، يعرف التمكين بأنه توسيع لنطاق القدرة، وإمكانية الاختيار، والرؤية الضرورية للأشخاص لكي يصبحوا عناصر فعالة لرفاه الإنسان.

مسألة تحديد ما إذا كان ينبغي إدراج الأسر

انطلاقاً من خبرة وخلفية الاتحاد، يبين هذا التعريف والأفكار السابقة على حد سواء مدى أهمية النظر إلى الأسرة بوصفها موضوعاً رئيسياً للتمكين. ولدى التعامل مع الأسر في شتى أنحاء العالم، فإننا نرى الأهمية الحاسمة للأسر المستقرة بوصفها المناخ الذي يتعلم فيه معظم الناس مهارات الحياة الأساسية. وإن نفس المفاهيم المذكورة أعلاه بوصفها جزءاً من

تعاريف التمكين تتعلق بطريقة مباشرة جدا بتلك البيئة الكلية وبتلك المهارات والدوافع التي يتم تعلمها إما في المنزل، أو عبر سبل أصعب بكثير هذا إن أمكن تحقيقها أصلاً.

وقدمت زيثا موكوماني، التي تعمل في مجلس بحوث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا، ورقة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بتشجيع تمكين الشعوب لتحقيق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وناقشت فيها المسائل ذات الصلة.

الأبعاد الأربعة لتمكين الأسرة

إن العلاقة بين التمكين والأسر واحتياجاتها تتبدى أيضاً بوضوح في إطار الأبعاد الأربعة التي يؤدي التمكين دوراً فيها.

فالتمكين الاجتماعي يهتم بإزالة الحواجز الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية التي تعيق المشاركة الفاعلة لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع. وما من شك في أن الأسر تواجه هذه الحواجز في بلدان عديدة عندما ترغب في إبداء وجهات نظرها وعرض آرائها لثناؤهم في المحافل العامة. ولهذا السبب نقترح أن يكون الاعتراف الاجتماعي بمثابة المستوى الأول لتمكين الأسرة.

والتمكين الاقتصادي يتيح للأشخاص المهمشين ممارسة قدر أكبر من السيطرة على مواردهم وخياراتهم في الحياة، ولا سيما بشأن القرارات المتعلقة بالاستثمارات في مجالات الصحة والسكن والتعليم. ويصعب العثور على مجالات ثلاثة تفوق أهميتها أهمية هذه المجالات التي كثيراً ما تحتاج فيها أسر عديدة إلى مساعدة من أجل أداء دورها. ولذا فإننا نعتبر أن جميع أشكال المساعدة الاقتصادية على اختلاف أنواعها، مثل الامتيازات الضريبية، واستحقاقات الإجازة الوالدية، ومنح التعليم وغيرها من خدمات المساعدة تمثل المستوى الثاني لتمكين الأسرة.

والتمكين السياسي والاجتماعي يتعلق على نحو خاص بالمؤسسات الحكومية والاجتماعية التي تخدم احتياجات الناس، ويستتبع ذلك ضرورة التشديد على أهمية بناء حكومة مستجيبة وعلى تشجيع مشاركة المواطنين. وينبغي الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى من أجل أن يلقى صوت المجتمع المدني أذاناً صاغية، وينبغي التشجيع على مواصلة هذا.

والتمكين القانوني يشير إلى إمكانية أن يكون في مقدور الناس المطالبة بحقوقهم وممارستها إلى جانب تعزيز المؤسسات لكي تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الشعب.

ونكرر التذكير بأنه يتم في كثير من الأحيان تجاهل الحقوق الأسرية ويتعذر العثور على صكوك قانونية لمناصرتها. وإننا نرى، في هذا الصدد، أن من الضروري إجراء دراسة معمقة للاعتبارات المتعلقة بالحقوق والأسرة والعمل على تطويرها.

ولقد ذكر الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٠ المتعلق بمتابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، أن الطريق ما زال طويلاً، لأن مساهمة الأسر في تحقيق الأهداف الإنمائية لا تزال في حد ذاتها تغفل على نطاق واسع (A/66/62-E/2011/4، الفقرتان ٩ و ١٠).

وفيما يتعلق بما يسمى بالأبعاد المعيارية أو الروحية للتمكين، فإننا نضيف أن ثمة دراسات عديدة أظهرت أن الأسرة تكون حيث لا يكون رفاه الشخص مقتصر على سعادته فحسب، بل يمتد ليشمل قدرته على المساهمة في سعادة الآخرين. ولا يتعلق الأمر مطلقاً على نحو مباشر بمقدار الأموال التي يملكها الشخص، وإنما بكيفية إنفاق تلك الأموال. كما ولا يتعلق الأمر مطلقاً على نحو مباشر بالموارد المادية، وإنما بالغرض الذي تخصص له تلك الموارد.

بعض العناصر الإضافية الأساسية

يؤكد الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١١ المتعلق بالاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤، أن استمرار النتائج السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يشكل تحديات عديدة أمام الأسر (A/67/61-E/2012/3، الفقرة ٩). ويشير أيضاً إلى أن للأزمة المالية نتيجة هامة أخرى هي أن أهمية الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للأسر تظهر للعيان. بمزيد من الوضوح في الأوقات العصيبة التي يسود فيها الضعف وينعدم فيها اليقين (الفقرة ١٠).

الاستنتاجات والمقترحات

لكي نتوصل إلى إحراز تقدم حقيقي خلال الأشهر والسنوات المقبلة على صعيد القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، سيكون لزاماً علينا ألا نكتفي بتمكين الناس والمجتمعات فحسب، بل علينا أن نعمل أيضاً على تمكين الأسر لأنها تمثل أفضل صلة وأفضل جسر بينهما.

وتمثل الذكرى السنوية المقبلة العشرون للسنة الدولية للأسرة فرصة لاستعراض التحديات التي تواجهها الأسر، والتفكير في أفضل السبل لتقديم الدعم لها لتؤدي دورها الاقتصادي والداعم الشديد الأهمية في تحقيق مجتمعات مستقرة و متماسكة.

ولذا فإننا نود أن نذكر بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الأوروبي بشأن مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في الأسر، وكفالة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز التكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال في أوروبا، الذي شارك الاتحاد في تنظيمه في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي عُقد في إطار الأعمال التحضيرية لإحياء الذكرى السنوية العشرين، وذلك ضمن نطاق إمكانية تطبيق تلك الاستنتاجات والتوصيات على بقية أنحاء العالم.

كما أننا نؤيد ونؤكد التوصيات التالية التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠/٢٠١٢ بشأن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها:

- إنشاء وكالات وطنية أو هيئات حكومية معنية مسؤولة عن تنفيذ سياسات الأسرة ورصدها، والبحث في تأثير السياسات الاجتماعية في الأسرة؛
- اتباع سبل فعالة لتقديم استحقاقات هدفها فائدة الأسرة، من قبيل برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، بما في ذلك برامج التحويل النقدي للحد من فقر الأسرة والحيلولة دون انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل؛
- تعزيز شروط منح الإجازة الوالدية، واستفادة الموظفين الذين لهم مسؤوليات أسرية من ترتيبات العمل المرنة، بما في ذلك إتاحة فرص العمل بعض الوقت والترتيبات المرنة لهذا الغرض وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركة الوالدين ودعم مجموعة واسعة من الترتيبات المتعلقة برعاية الأطفال، مع ملاحظة أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية والتسليم بمبدأ تحمل الوالدين مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه؛
- تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، للأعمال التحضيرية لعقد اجتماعات إقليمية احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية وتبادل الممارسات السليمة والبيانات بشأن إعداد السياسات الأسرية.